

زة او سجدة التلاوة او نوتة لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها او نفاسها  
سها لان كل منهما عيادة لا بد له من طهارة وفي تيمم الجنب لقراءة القرآن  
روايتان صحح في السراج وغيره عدم الجواز وجرم في البدائع وغيرها  
بالجواز **فادى يصلى به** اذا نوى التيمم فقط اى مجرد من غير ملاحظة شئ  
مما تقدم **او نواه لقراءة القرآن** ولم يكن جنباً بان كان محدثاً وكذا المرأة  
اذا نوتة للقراءة ولم تكن مخاطبة بالتطهير من حيض ونفاس بجواز قراءة  
المحدث لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس المصحف او لدخول المسجد وتعليم  
الغير لا تجوز به صلوة في الاصح وكذا الزيارة القبور والاذان والاقامة  
والسلام ورده وكذا الا يصلى به اذا تيمم لاجل سجدة الشكر على قو  
لها طرفة بالمحمد بناء على انها ليست بقربة عندهما وقربة عنده  
لا ينبغي عند الاسلام كما وقع للشارح تبعا لفتح القدير وغيره لانه  
يوهم انه يصح منه لكن لا يصلى به كغيره وليس كذلك لعدم اهلية للنية  
**الثاني** من شروط صحة التيمم **العذر المبيح للتيمم** وهو انواع كعبه **ميا**  
وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن وثلث الفرسخ اربعة الاق خطوة وهي  
ذراع ونصف بذراع العامة **عن ماء ولو في المصراعى الصحيح** للرجح  
وعن الكرخي انه ان كان يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان  
لا يسمع فهو بعيد وبه اشد اکثر المشائخ مالمسكين عن فتاوى قاضي  
ضيان **ومريض** اى من العذر المبيح ضوف اشتداد المرض او بطل  
بره او تحركه كالمحموم والمبطون وبرد اى من الاعذار **برد يخاف منه**

بغيره

بغلبة الظن **التلف** لبعض الاعضاء او المرض اذا كان **خارج المصراعى** يعنى  
العمران ولو القرى التى يوجد بها الماء المستخ او ما يستخ به سواء كان  
جنباً او محدثاً واذا عدم الماء المستخ او ما يستخ به في المصراعى وكالبرية  
وما جعل عليكم في الدين من حرج كذا ذكره الشارع بناء على ما في الاسرار  
من ان ضوف المرض من الوضوء بالماء البارد في المصراعى له التيمم والا  
صح عدم جواز حدث اجماعاً وانما الخلاف في الجنب لو ضاف على  
نفسه مرضاً او اغتسل ولم يجد ثوباً يتد به ولا مكاناً يابسه ولم يقدر  
على ماء مستخ ولا ما به يستخ قال الامام بجواز له التيمم مسافراً كان  
او مقيماً وضاه بالمسافر قيل هو اختلاف زمان بناء على الخلاف **في جواز**  
قبل الطلب من الرفيق ان كان ثمة رفيق وعليه فعد جواز التيمم عند  
هما محمول على ما اذا لم يطلب الماء الخارج من صبيح اهل المصراعى اذا  
طلب فنع جاز عندهما ايضا واستظهر في النهى قول الامام وذكر  
الحوى ان الفتوى عليه **وضوف عدوى** اى العدوى ببيع التيمم اذ ما  
كان او غيره كالحية والنار وكذا لو كان فاسقا تخافت على نفسها منه  
او ضاف المقلس الحيس بان كان مديناً وكذا الخوف على المال ولو  
كان امانة ولا اعادة عليهم ولا على من حبس في السفر بخلاف الا  
المكروه على تركه الوضوء فانه يتيمم ويعيد صلوته وما ذكره الشارع  
من عدم الاعادة موافق لما في الدرارية ويخالف ما في النهاية من  
لمزوم الاعادة ووفق في البحر يحمل ما في النهاية على ما اذا حصل من